الرئيس وجه بالتحقيق ووساطات لاحتواء الأزمة

الحديدة: مسلحون يختطفون جنديين ومسيرات للمطالبة بالقتلة

تقرير: حسن مشعف - غمدان أبوعلي

ذكرت مصادر مطلعة بمحافظة الحديدة بأن مسلحين من أنصار الحراك التهامي اختطفوا يوم أمس جنديين من الأمن المركزي أثناء مرورهما في أحد الشوارع بالمحافظة اثر الاحتجاجات الأخيرة التي وقعت بين الأمن ومحتجين من أهالي حارة اليمن .

وأشارت المصادر الى أن المسلحين اقتادوا الجنديين الى حارة اليمن واحتجزوهما لمدة ساعة ونصف قبل ان يفرجوا عنهما بعد تدخل من قبل شخصيات اجتماعية في الحراك التهامي ...

وبحسب شهود فإن الشوارع المحيطة بحارة اليمن شهدت انتشارا ملحوظا لعدد من المسلحين من كافة المداخل والأحياء تحسباً لأي اعتداء جديد قد تقدم عليه قوات الأمن بالمحافظة

يأتي ذلك بعد إعطاء رئيس الجمهورية توجيهاته بتشكيل لجنة للتحقيق في أحداث العنف التي حصلت بالقرب من ميناء الصيد تجاه المواطنين والرفع بتقريرها إليه خلال 48 ساعة .

وخرجت برئاسة المحافظ أكرم عطية في اجتماعها امس بإجراء تحقيق في كل أعمال العنف واحتجاز قارب الصيد المصري لكشف ملابسات الحادثة وعمل تقرير بذلك.

مسيرات مطالبة بتسليم القتلة

وجابت مسيرة خرجت امس شوارع محافظة الحديدة للمطالبة بمحاكمة القتلة الذين سقطوا أمس إثر اشتباكات جرت بين قوات أمنية وأنصار ما يسمى بالحراك التهامي.

المشاركون في المسيرة طالبوا بإقالة كل من أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة العميد حسن هيج وقائد الأمن المركزي وقائد الشرطة العسكرية والنجدة، متهمين اياهم بالوقوف وراء حادثة الاعتداء التي تعرض لها أهالي حارة اليمن والكورنيش , الذي قالوا بأنه وجه اللجنة الأمنية أثناء اجتماعه بهم يوم الخميس بمداهمة أنصار الحراك أمام قلعة الكورنيش بحارة اليمن.

ومساء الخميس الماضي اندلعت مواجهات بين قوات من الأمن ومئات من المواطنين الغاضبين جراء قيام قوات أمنية بمحاولة التحقيق في قارب صيد مصري تم ضبطه من قبل صيادين أثناء اصطياده في المياه قبالة سواحل مدينة الحديدة بترخيص من الجهات المعنية بحسب مصادر أمنية ومنعوا الأمن من أداء واجبه في إجراء التحقيق وتحريز المضبوطات .

وسقط خلال المواجهات بين أفراد الأمن المركزي والأمن العام والشرطة المركزية من جهة وأنصار الحراك التهامي من جهة قتيلان وأصيب 7 آخرون بالرصاص الحي بينهم جنود فيما أصيب أكثر من 30 بحالات إغماء جراء القنابل المسيلة للدموع التي استخدمها رجال الأمن.

و أقدم مواطنون غاضبون على إضرام النيران في قسم النشي بجوار القلعة بالكورنيش واحراق حافلة تتبع مؤسسة الموانئ بجوار القلعة.

وشيع الآلاف يوم أمس الأول جنازة الشاب عبدالرحمن عبده عبدالله هندي 19 عاماً بعد أن توفي متأثراً بجراحه إثر طلق ناري أصيب به في صدره أثناء المواجهات.. وأفرجت إدارة البحث الجنائي عن أربعة أشخاص اعتقلهم الأمن عشية المواجهات بحجة إقدامهم على تخريب الممتلكات العامة.

توظيف خبيث

مدير أمن محافظة الحديدة العميد محمد المقالح وفي تصريح خاص قال: «أعمال العنف والفوضى مرفوضة ونحن مع مطالب أبناء تهامة الحقوقية ونتمنى أن ينتهجوا السلوك الحضاري لنيل حقوقهم ولا ينجروا لأي أصوات تنادي بالفوضى.

وأضاف: «أبناء الحديدة مسالمون ومعروفون بقيمهم السامية وهناك من يحاول أن يندس بينهم واستغل الفرص لتوظيف هدفه الخبيث المتمثل بحمل السلاح وتصويبه نحو رجال الأمن الذين يسهرون ليل نهار من أجل أمن المحافظة.

وعن حادثة المواجهات والقتل قال «المقالح» نحن في أمن المحافظة ندين ذلك ونعتبر دماء أبناء الحديدة غالية وهناك لجنة شكلت لتقصي الحقائق ومتابعة ما حدث والرفع بتقرير مفصل عن ماحدث وللجهات المختصة القول في محاسبة المعتدين»

رد عنيف

من جهته هدد منسق الحراك عبدالرحمن شوعي حجري في تصريح خاص لـ«مأرب برس» بما أسماه بـ«الرد العنيف» إذا لم يتم القبض على القتلة وتقديمهم للعدالة.

واعتبر الاعتداء الذي تعرض له أنصار الحراك مؤامرة تقف وراءها السلطة المحلية بالمحافظة واللجنة الأمنية , مؤكداً استمرار الفعاليات التي ينظمها الحراك التهامي حتى يتم استعادة حقوقهم المنهوبة حد قوله .

وقال رئيس الحراك التهامي خالد خليل لـ«مأرب برس»أن الحراك سيصعد سلسلة من المسيرات الاحتجاجية حتى يتم القبض على من أطلق الرصاص الحي تجاه المواطنين مما أدى إلى سقوط قتيلين وإصابة آخرين .

وأضاف: لا توجد بيننا وبين السلطة المحلية أي مفاوضات حسب ما يروج له البعض محملاً السلطة المحلية تجاه ما يحدث داعياً حكومة الوفاق الوطني للقيام بدورها وإعادة الحقوق المنهوبة التي سلبت من أبناء تهامة بقوة السلاح خلال الفترة الماضية ضمن قوى فيد وعصابات استولت على معظم أراضي تهامة , واستخدمت كذلك أساليب التهميش والإقصاء, وعلى حكومة الوفاق أن ترد الاعتبار لأبناء تهامة بدلاً من استخدام نفس الأساليب التي عفا عليها الزمن .

تأجيج الوضع

وكان مسئول أمني قد اتهم عناصر من الفاسدين وأطراف متطرفة بمحاولة تأجيج الوضع وصب الزيت على النار وفق مخطط يسعون من خلاله لجر أبناء الحديدة إلى مربع العنف.

وتجرى حالياً في الحديدة اجتماعات لشخصيات سياسية واجتماعية لحلحلة الوضع وتفادي نشوب اقتتال وعمليات مواجهة قد تقود الحديدة إلى وضع لا تحمد عقباه.

وكان مصدر أمني قد اتهم عناصر من بقايا النظام بمحاولة تأجيج الوضع وصب الزيت على النار وفق مخطط يسعون من خلاله لجر أبناء الحديدة إلى مربع العنف.

وطالبت قيادات في الحراك التهامي بسرعة القبض على قتلة "الهندي والشوبلي" وتقديمهم للعدالة، محذرين من أي أيادي تحاول تحويل الحراك الذي يطالب بمطالب حقوقية عن مساره الصحيح .

إدانات واسعة

من جانبها أدانت المنظمة الوطنية لمناهضة العنف والإرهاب (كفاح) ما تعرض له أهالي منطقة حارة اليمن والكورنيش والمناطق المجاورة لها من قبل أفراد اللجنة الأمنية ، وقالت إنه كشف عن انعدام الإنسانية في تعاملهم مع تلك الأحداث من خلال الاستخدام المفرط للذخيرة الحية.

واستنكرت المنظمة - في بيان لها تلقاه مأرب برس - تلك التصرفات التي أرهبت وروعت الآمنين من الاطفال والنساء وخلقت حالة من الذعر والهلع لدى المواطنين ، جراء إطلاق الأعيرة النارية والغازات السامة بشكل مفرط ما تسبب في اختناق مئات الأسر داخل منازلهم وخلف عشرات الجرحى.

وأدانت عدد من منظمات المجتمع المدني وحقوقيون وسياسيون أعمال العنف والتخريب التي تشهدها الحديدة محذرين في الوقت نفسه كل من يحاول زرع الفوضى وتأجيج العنف الذي قد يودي بحياة الكثير لاسمح الله.

اليمن يحتاج إلى أكثر من الوعود

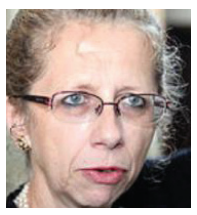

إنغرأندرسن
نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعهد المجتمع الدولي العام الماضي بتقديم 7.5 مليار دولار لمساندة جهود إعادة الإعمار والتحول السياسي في اليمن. والآن حان وقت الوفاء بهذه الوعود.

فقد أحرز اليمن تقدما كبيرا منذ أن تبنى مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي أنهت أزمة استمرت نحو عام. وتدعو المبادرة التي وقعت في نوفمبر 2011م إلى تشكيل حكومة مصالحة وطنية وتدشين حوار وطني يشرف على صياغة دستور جديد تعقبه انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة. وتسير هذه العملية في مسارها بشكل كبير. فقد تشكلت حكومة انتقالية، وانتخب الرئيس عبد ربه منصور هادي لقيادتها، وأعلن مؤخرا أنه في 18 مارس سيبدأ الحوار الوطني رسميا.

وفي أقل من عام على تشكيل الحكومة الجديدة، وبمساندة من المانحين الدوليين، تمكن اليمن من تحقيق الاستقرار للاقتصاد. إذ ارتفع احتياطي النقد الأجنبي إلى 6.2 مليار دولار بعد أن هبط في ذروة الأزمة إلى 3.7 مليار دولار، واستقرت العملة المحلية، وغدا التضخم تحت السيطرة، وعاد النمو من جديد حيث من المتوقع أن تصل معدلاته إلى 4% هذا العام.

إلا أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله، إذا أن المكاسب التي تحققت حتى الآن تتسم بالهشاشة. ويبقى الوضع الأمني متذبذبا والبطالة متفشية، لا سيما بين الشباب، ومع إصابة أكثر من نصف أطفال اليمن بسوء التغذية تظل البلاد في خضم أزمة إنسانية. وسيكون الدعم الدولي المستمر في وقته المناسب عنصرا حيويا لترسيخ التقدم الذي أحرز والبناء عليه، والحفاظ على الوفاق الشعبي الضروري لعملية التحول.

كما قطعت الحكومة الانتقالية الجديدة في اليمن على نفسها عهدا. فإلى جانب التعهدات التي أعلنتها العام الماضي، تم التوقيع على إطار المساءلة المتبادلة. وتبلور هذه الوثيقة العلاقة بين اليمن والمانحين، وتحدد بشكل واضح المسؤوليات والالتزامات الملقاة على عاتق الطرفين. وقد التزمت الحكومة ببرنامج اقتصادي يركز على سوء التغذية، وإعادة الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، وإرساء ركائز النمو الاقتصادي الشامل وما يصاحبه من وظائف. وسيكون تحسين بيئة أنشطة الأعمال من خلال تبسيط اللوائح وتحقيق المساواة في الفرص مكونا رئيسيا إلى جنب بناء الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ولم تُقدم الوعود إلا لدعم هذه الخطة.

كما التزم اليمن بمعالجة مصدر الأزمة من خلال إصلاحات تزيد مساءلة الحكومة وشفافيتها، وتفتح النظام السياسي بما يتيح لكل اليمنيين المشاركة المجدية في رسم مستقبل البلاد. وستحظى عملية التغيير بتركيز خاص على حقوق المرأة التي عانت طويلا الإقصاء الشديد على المستوى الاقتصادي والسياسي ومع ذلك فقد كانت في طليعة الثورة. وسيتناول الحوار الوطني أيضا مظالم المحافظات فيما يتعلق بتركيز السلطة والثروة في العاصمة صنعاء وذلك بهدف وضع صيغة اتحادية أكثر عدلا لتدعيم وحدة أراضي اليمن.

وهناك قائمة طويلة من التعهدات التي ينبغي الوفاء بها، لكي تحقق الحكومة تقدما، ويجري العمل على إنشاء هيئة المسار السريع التي ستسهل الاستيعاب السريع لأموال المانحين، وستنسق تنفيذ الارتباطات التي قدمت في الاتفاقات الموقعة مع المانحين. وينبغي التعجيل بهذه العملية إذ أن التأخير سيؤدي إلى اختناقات تؤثر على كافة جوانب برنامج إعادة الإعمار.

في المقابل يحتاج اليمن إلى مساندة المجتمع الدولي للإسراع في الوفاء بالتزاماته. فاليمن لا يمتلك الأموال اللازمة لبلوغ كل أهدافه. والبرنامج الاقتصادي وعملية التحول صنوان لا ينفصمان إذ لا يمكن لأحدهما أن ينجح من دون الآخر. ومن شأن تحسن الأحوال الاقتصادية أن يتيح متنفسا هاما للحوار الوطني. وسيمنح تحسن الأحوال المعيشية لليمنيين الأمل في غد أفضل، وهو العنصر الأساسي لمواصلة الالتزام بعملية التحول. وثمة خطر داهم من إمكانية تحول الحراك الإيجابي إلى حراك سلبي إذا اجتاحه طوفان الاحتياجات الإنسانية، أو اعتراه الإحباط من بطء وتيرة الإصلاح أو التحسين. وقد تعهد المجتمع الدولي بتقديم المساعدة التي ينبغي ترجمتها إلى عمل لمواصلة الدفع بقوة في الاتجاه الصحيح.

والتزم البنك الدولي بتوسيع برنامجه الحالي الذي تبلغ تكلفته 700 مليون دولار، بإضافة 400 مليون دولار أخرى، وإدراكا منه للوضع الملح، قدم أكثر من نصف الأموال التي تم التعهد بها في أقل من خمسة أشهر منذ أن تم التعهد بها. وقد تم تدشين ثلاثة مشاريع جديدة ستركز على دعم صندوق الرفاه الاجتماعي الحكومي مع تقديم تحويلات نقدية مباشرة إلى 400 ألف أسرة من أشد الأسر فقرا، وبناء المدارس، وتدريب المدرسين لتحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم الجيد، وربط مراكز الإنتاج بمراكز الاستهلاك والتوزيع من خلال بناء طرق جديدة لتعزيز التجارة الداخلية، وأوفت المملكة العربية السعودية أيضا بالتزاماتها بتقديم أكثر من نصف ما تعهدت به وهو 3.2 مليار دولار.

وينبغي على كافة المانحين أن يواكبوا هذه السرعة وهذا الإلحاح من خلال التعجيل بتحويل وعودهم إلى واقع. وسيتم الحكم على الفترة الانتقالية في النهاية في مدن وقرى اليمن، وليس في أروقة القصر الرئاسي. فإذا شعر الناس بتحسن في حياتهم، سيقوى إيمانهم بالعملية السياسية. أما في ظل غياب أي تحسن، فإنهم سيشعرون عن قريب بخيبة الأمل. فاليمنيون يحتاجون إلى سبب يجعلهم يحلمون بغد أفضل، كما أن الحكومة الانتقالية في حاجة إلى دعمنا لتحقيق ذلك.

يحتاج اليمن إلى مساندة المجتمع الدولي للإسراع في الوفاء بالتزاماته. فاليمن لا يمتلك الأموال اللازمة لبلوغ كل أهدافه.

* الشرق الاوسط